

Distr.: General
12 February 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 9 شباط/فبراير 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

قبل يومين فقط، كتبت إليكم مرة أخرى لأحثكم على اتخاذ إجراء فوري لوقف حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، ووقف حملة التطهير العرقي التي تشنها، وحماية الشعب الفلسطيني الذي عانى من صدمة وخسارة لا يمكن تصورها، حيث قُتل ما يقرب من 28 000 فلسطيني وجُرح أكثر من 67 000 شخص على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال الأشهر الأربعة المروعة الماضية.

وعلى وجه التحديد، حذرت في رسالتي المؤرخة 7 شباط/فبراير مما يلي: "مع تزايد الاحتياجات والضغوط الإنسانية في رفح وتصاعد الهجمات الإسرائيلية، تزايد مخاطر النزوح الجماعي للأسر البائسة أو الترحيل القسري للسكان الفلسطينيين من قبل إسرائيل. فهذا خطر حقيقي وقائم لا يزال يُنذر بوقوعه مسؤولو الحكومة الإسرائيلية الذين لا يُخفون أهدافهم المتمثلة في إخلاء غزة من سكانها والاستيطان فيها".

واليوم، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه أمر قوات الاحتلال الإسرائيلية "بإجلاء السكان" في رفح وتدمير "الكثائب" التي تدعي إسرائيل أنها موجودة هناك. وتتجلى لنا هذه التهديدات الخطيرة بينما تمضي إسرائيل قدماً في خططها الإجرامية، بلا رادع، لإجبار الشعب الفلسطيني مرة أخرى على الخروج من أرضه.

ومع ذلك، لا يزال مجلس الأمن يتجاهل نداءاتنا من أجل وقف فوري لإطلاق النار وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين، ويخفق بشكل مكرر في التزاماته بموجب الميثاق ويسمح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالمضي قدماً بخطى حثيثة في أعمال القتل والتدمير والتهديد بالنقل القسري لـ 1,3 مليون مدني فلسطيني يتجمعون الآن في رفح على الحدود مع مصر. إن حياة ومصير هؤلاء الرجال والنساء والأطفال المذعورين والضعفاء البالغ عددهم 1,3 مليون شخص، ومعظمهم نزحوا قسراً عدة مرات في الأشهر الأربعة الماضية ولم يتبق لهم مكان يفرون إليه من حملة الإرهاب الإسرائيلية، يواجهان خطراً وشيكاً، وهذا عبء على ضمير كل من يقف مكتوف الأيدي.



وإننا نطالب مجلس الأمن وجميع الدول بالعمل الآن على النهوض بمسؤولياتها، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحماية الشعب الفلسطيني من هجمة الإبادة الجماعية هذه ومن التهديد الحقيقي بترحيله قسراً.

ونشير إلى أن الجمعية العامة، في قرارها دإط-21/10، طالبت على وجه التحديد بجملة أمور منها "إلغاء أوامر الإخلاء الإسرائيلية"، وأعربت عن رفضها "رفضاً قاطعاً أي محاولات ترمي إلى نقل السكان المدنيين الفلسطينيين نقلاً قسرياً"، وأكد المجلس من جديد، في قراره 2712 (2023) و 2720 (2023)، "أن الأعيان المدنية، ومنها أماكن اللجوء، بما في ذلك داخل مرافق الأمم المتحدة والمناطق المحيطة بها، محمية بموجب القانون الدولي الإنساني"، ورفض "التهجير القسري للسكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان".

ويجب على مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع الدول أن تتصرف الآن على وجه الاستعجال لتنفيذ القرارات السالفة الذكر والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لمنع التطهير العرقي الذي يوشك أن تمارسه إسرائيل في رفح ولحماية السكان المدنيين الفلسطينيين من ارتكاب المزيد من الفظائع على أيدي قوات الاحتلال.

وفي هذا الصدد، أرفق طيه بياناً صدر اليوم عن القيادة الفلسطينية، للنظر فيه واتخاذ إجراءات بشأنه فوراً، وهو يدين تهديدات رئيس الوزراء الإسرائيلي ويدعو الجميع إلى تحمل مسؤولياتهم لمنع حلول كارثة أخرى بشعبنا تزج بالمنطقة بأسرها في حروب لا نهاية لها.

لقد كان ينبغي منذ أمد طويل اتخاذ إجراء فوري وجماعي لوقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد شعبنا. وقد حان الوقت لاتخاذ تدابير حقيقية وعملية لوقف هذه الأعمال الوحشية بالمطلق، ووقف أعمال القتل والنقل القسري والدمار والخراب.

وقد حان وقت المساءلة. وحان الوقت لوقف إطلاق النار. وحان وقت الحماية. كما حان الوقت لتغليب الجانب الإنساني. ولا يمكن أن نضيع دقيقة أخرى، إذ يجب أن ننقذ أرواحاً بشرية ونوقف دوامة الانحدار إلى الجحيم التي تصر إسرائيل على جر شعبنا والمنطقة بأسرها إليها.

وهذه الرسالة تأتي عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 826 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 7 شباط/فبراير 2024 (A/ES-10/982-S/2024/147) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم

مرفق الرسائل المتطابقة المؤرخة 9 شباط/فبراير 2024 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

الرئاسة ترفض تصريحات نتنياهو التي تعهد فيها بتوسيع الهجوم البري في رفح

الجمعة، 9 شباط/فبراير 2024

أعربت الرئاسة الفلسطينية بشدة عن رفضها وإدانتها للتصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن خطط توسيع نطاق الهجوم الإسرائيلي البري ليشمل محافظة رفح المكتظة، في أقصى جنوب قطاع غزة.

وقالت الرئاسة إن هذه الخطوة ستؤدي إلى إجبار المواطنين الفلسطينيين على النزوح من المحافظة المكتظة بالفعل بمئات الآلاف من النازحين من شمال غزة. واعتبرت الخطوة "تهديدا حقيقيا ومقدمة خطيرة لتنفيذ السياسة الإسرائيلية المرفوضة الهادفة إلى تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه".

وحملت الرئاسة الفلسطينية في بيان صحفي الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذا التصعيد المحتمل، مؤكدة على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الإدارة الأمريكية في منع ما يمكن أن يفضي إلى تصعيد كارثي.

وأكدت الرئاسة أن "الشعب الفلسطيني لن يتخلى عن أرضه ولن يقبل بالتهجير القسري من وطنه".

وبالإضافة إلى ذلك، دعت الرئاسة الفلسطينية مجلس الأمن الدولي إلى "الوفاء بمسؤولياته"، مضيفة أن "الخطوة التي أقدم عليها الاحتلال الإسرائيلي تهدد الأمن والسلام في المنطقة والعالم. وهذا يشكل انتهاكا سافرا لكل الخطوط الحمراء".

"لقد حان الوقت لكي يتحمل الجميع مسؤولياتهم إزاء التسبب في كارثة أخرى ستزج بالمنطقة بأسرها في حروب لا نهاية لها".